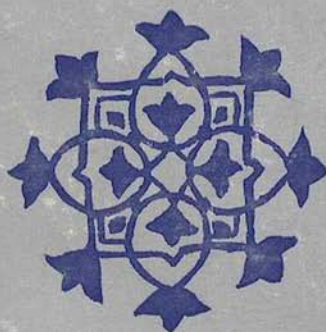


المناهل



10

المناهل

تصدرها
وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية
الرباط - المغرب

ذو الحجة 1397
نوفمبر 1977

العدد العاشر
السنة الرابعة

الفهرس

صفحة

	حارس الكنيسة (قصة تاريخية)	
7	عبد الله كنون
	من أجل حوار بين الحضارات	
16	محمد العربي الخطابي	
	يا فاس . . . (شعر)	
42	د. طلعت الرفاعي
	مدخل لرحلة الحضيكي الحجازية	
44	د. عباس الجراري
	السيدة . . . والمخلب (شعر)	
67	عبد المجيد ابن جلون
	أصول النحو وأصول النحاة	
71	د. تمام حسان
	التطور الحضاري في مصب ابي رقرق	
85	عبد العزيز بن عبد الله
	حلم راهبة (شعر)	
134	علي الصقلي
	بين الدين والحضارة	
136	محمد الكتاني

	انســــــــان مبتكر	
160	محمد الصبــــــــاغ
	مقتبية في مذكرات السفير ابن عثمان	
163	د. عبد الهادي التازي
	الله معنا (شعر)	
210	عمر بهاء الدين الاميري
	المغرب والاندلس في كتاب صبح الأعشى (3)	
214	محمد ابن تاويت
	الفرق اللا ميرثى (قصة)	
232	احمد عبد السلام البقالي
	كتاب الأمالى وأثره في الحياه الثقافية بالاندلس	
249	عبد العلي الودغيري
	العودة ، والغيم (شعر)	
284	حسن الطربيق
	الاعلام الجغرافية في شعر المتنبي	
286	مصطفى القصري
	ذيل وتعليق حول قضية المعتمد ابن عباد (9)	
332	عبد آرجمان الفاسي
	حل مشكاة تتصل باسم وعصر مؤلف الروض المعطار . . .	
367	محمد المنونوي
	الاعلام الثقافية	
373	المناهــــــــل

أصول النحو وأصول النحاة

د. تمام حسان

لا يقوم العلم الا بالتجريد والتقسيم ، واتصد بالتجريد التفكير نسي حقائق غير مادية مأخوذة من حقائق مادية في الغالب فاذا جرد الشاعر من نفسه شخصا وخاطبه فقد فكر في شخص غير مادي وتصوره على نحو ما يكون الاشخاص الحقيقيون الماديون . واذا استعمل الانسان كلمة مثل « شجرة » وجعلها شاملة لانواع من الشجر تختلف شكلا وحجبا وثمرا ونفعا فقد جرد من هذه الامشاج من الشجر مدركا كليا مجردا وسماه « شجرة » بعد ان اخذه من الاشجار المادية التي رآها من قبل . وفائدة هذا التجريد في حياتنا العامة أننا نستطيع به عند مصادفة المفردات التي لا عهد لنا بها أن ننسب كل مفردة منها الى مفهوم مجرد ، أي الى مدرك كلي سبق لنا تكوينه . أما في العلم فان مجموع المدركات الكلية يكون اطارا عام للتفكير في كل فرع من فروع المادة . واتصد بالتقسيم ما يلجأ الباحثون اليه من تصنيف المفردات الى أصناف وطوائف بين مفردات كل طائفة منها مشابه محددة تبرر هذا التصنيف . ولولا التجريد والتقسيم لاستعصى على الانسان أن يخلق أي نوع من أنواع النشاط العلمي ، لان مفردات الظواهر من الكثرة

بحيث لا يمكن أن يتصدى لها الباحث فرادي ، ولو قد فعل الباحثون ذلك لانفوا الاعمار والاعصار دون أن يصلوا من مأربهم الى طائل .

ويغلب في العلم أن يفرق الباحثون بين الكليات والمفردات ، وأن ينتخبوا من الكليات ما يسمونه « الثوابت » ومن المفردات ما يسمونه « المتغيرات » وأن ينسبوا العدد الكبير من المتغيرات الى أحد الثوابت . ففي الحساب مثلا نرى العلامات الدالة على الجمع والطرح والضرب والقسمة والمساواة كلها من الثوابت لتوقف الجمع على علامته والطرح على علامته وهلم جرا ، ولكن الارقام الدالة على الاعداد تعبر عن متغيرات ، كما يبدو من ثبات علامة (+) و (=) مثلا وتغير الارقام فيما يلي :

$$\begin{aligned} 2 &= 1 + 1 \\ 3 &= 2 + 1 \\ 6 &= 4 + 2 \\ 16 &= 7 + 9 \end{aligned}$$

« ثبات » العلامتين جعل العمليات الاربعة من قبيل الجمع وان « تغيرت » الارقام الدالة على الاعداد . وفي المنطق الرياضى علامات ثوابت مشابهة ورموز متغيرات تدل على مفردات القضايا على نحو ما نرى في :
ق د ل = القضية المرموز اليها بالرمز ق تتضمن *
أخرى لها رمز ل) فمثلا ضربت الولد تتضمن ضرب الولد لانها تدل عليها دلالة ضمنية .

وانتخاب الثوابت لفرع من فروع المعرفة يعتبر أصلا من أصول التفكير في هذا الفرع مثله مثل طريقة البحث واختيار المصادر التي تؤخذ منها البيانات **data** ولقد كان على النحاة العرب أن يفكروا في أصول المادة من جهة (وهى التى سمينها « أصول النحو » فى العنوان) وأن يحددوا المنهج والمصادر من جهة أخرى (وهى التى سمينها « أصول النحاة ») . فأما أصول النحو أو (ان شئت) ثوابت النحو فقد عرفت عند النحاة باسم « الاصول الثابتة » اذ جعلوها فى مقابل المتغيرات التى عرفها اللغويون باسم « اللفظة » أو « المتن » ؟ وامتدت فكرة الاصول الثابتة

* الرمز د يدل على التضمن .

على فروع الدراسات المتصلة بالتعديد جميعا سواء من ذلك الدراسات الصوتية ، والدراسات الصرفية والدراسات النحوية . ففي الاصوات اصل المخرج واصل الصفة (من شدة ورخاوة وجهر وهمس السخ) واصل الامراد والتشديد واصل الطول والقصر واصل الصحة والعلة واصل الحرف والصوت وهلم جرا . فالنون في « ينبت » اصل مخرجها اللثة ولكنها نطقت كما تطق الميم ، والdal في « قد تم » اصلها الجهر ولكنها نطقت مهموسة مدغمة في التاء ، والواو في « اتقوا الله » اصلها الطول ولكنها نطقت قصيرة لالتقاء الساكنين ، وهكذا في البقية . وفي الصرف اصل الاشتقاق والجمود واصل التجرد واصل الاسمية أو الفعلية أو الحرفية ، واصل التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، واصل الافراد أو الثنية أو الجمع ، واصل التذكير أو التأنيث ، واصل التعريف أو التثكير السخ . . . فكلمة « يزيد » علما اصلها الفعلية ومحمد وصالح اصلهما الوصفية ، وكلا وكلتا اصلهما الامراد اذ يقال : كلانا غنى ولا يقال غنيان ، وصاحب الحال اصله المعرفة والحال اصلها الاشتقاق والانتقال ، والتميز اصله الجمود . وفي النحو اصل الازهار أو الاضممار ، واصل الذكر أو الحذف أو الزيادة ، واصل الفصل أو الوصل ، واصل التقديم أو التأخير أو القلب ، واصل الامتقار أو الاستغناء ، واصل الاعراب أو البناء ، واصل المطابقة ، أو عدمها ، واصل الربط أو عدمه ، واصل الوضع الذي هو نمط خاص لكل جملة السخ . . . مالمضمير في زيد قام اصله الازهار ولكنه استتر لما بين زيد المقدم وقام المؤخر من مطابقة اذهببت اللبس ، واذا قلت : « دنف » في جواب : « كيف زيد » ؟ فأصلها : زيد دنف ، والخبر في قولك في الدار زيد اصله التأخر ، والمنادي الجني اصله الاعراب أما البناء فطاريء عليه ، وهكذا .

✳ وحين حدد النحاة هذه الاصول الثابتة (أي اصول النحو) نتيجة استقراءهم للغة نظروا في النصوص المروية فوجدوا فيها ما جاء على الاصل وما جاء على غير الاصل . فاما ما جاء على اصله فلا يسأل النحاة عن علته فليس لاحد أن يقول : لماذا جاءت « ضرب » على وزن نعل ، ولا أن يقول : لماذا تقدم المتبدأ في قولنا : « زيد في الدار » ، لان الاصل في الماضي الثلاثي المجرى المبني للمعلوم أن يكون على صيغ معلومة أشهرها نعل (بفتح ففتح) ولان الاصل في المتبدأ التقديم ، وما جاء على اصله فلا يسأل عن علته . ولا يكون التعليل الا عند الخروج عن الاصل ؟ فاذا وجدنا « قال » في مكان

« ضرب » كان علينا أن نعلل انقلاب عين الفعل الفسا ، ومن هنا قالوا : « تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقبلت الفسا » . فالعدول عن الاصل في عرف النحاة يتطلب تعليلا حتى يصبح نظام اللغة اطارا عاما ترد اليه الواو وبذلك تكون اللغة مطردة القواعد سهلة التصور على العالم والمتعلم على حد سواء ، فاذا وجد النحوي من الواو ما لا ينسجم مع الاطار العام لاصول اللغة فان كان الاصل المهدر قاعدة ردت الابداء اليه بالتخريج وان كان الاصل ثابتا (اي احد الاصول الثابتة) ردت الابداء اليه بالتأويل ، وهكذا يصبح التخريج والتأويل طريقتين لنسبة اوابد المتغيرات الى القواعد والاصول الثابتة . فمثال رد الابداء الى قاعدة ما قرأه عيسى بن عمر من قوله تعالى : « ولقد آتينا داود منا فضلا يا جبال اوبى معه والطير » بنصب الطير مع دعوى انها تابع للمنادي على رغم القاعدة القائلة ان تابع المنادي كالمنادي لا يكون بالالف واللام مع « يا » بل ينبغى أن تتوسط « ايها » بين « يا » وبين المنادي أو تابعه . ولما كان ذلك كسرا للقاعدة فقد قبل النحاة القراءة واعملوا فيها التخريج فقالوا ان الطير معطوف على « فضلا » وليس على « جبال » ؟ وهكذا سلبت القاعدة ، واصبحت الابداء غير آبداء . واما التأويل فيكون بجعل الابداء « ثول » الى اصل ثابت بواسطة التقدير أو التضمين أو التفسير أو الفك أو السبك . فالتقدير يكون بالقول بالزيادة كالتاء في اجتمع أو بالحذف كالواو في عدة أو بالاضمار كالمستتر في زيد قام أو بالقلب كالطاء في اضطر أو بالنقل كالهزة في اشيء أو بالاعلال كالالف في قال أو بالابدال كالهزة في كساء أو بالفصل مثل كان في قوله « على كان المسومة العراب » أو بالتقديم والتأخير كما في خاف ربه عمر . والتضمين يكون بالاعتداد بالمعنى على رغم المبنى كما في قول علي بن ابي طالب رضى الله عنه : ان بشرا قد طلع اليمن (مع ضم اللام في طلع) والمعروف ان الفعل لا يتعدى اذا كان مضموم العين فضمن اللام وهو « طلع » معنى المتعدي وهو « بلغ » فسلبت المسألة بالتأويل . اما التفسير فانه يظهر مثلا في تحليل : « اذا السماء انشقت » اذ ينبغى للظرف ان يدخل على الفعل فقالوا ان التقدير : اذا انشقت السماء انشقت وجعلوا الفعل الثانى مفسرا للاول . والفك يبدو في اعتبار اذ ما الشرطية مكونة من اذ الظرفية + ما الزائدة للتأكيد ، كما يبدو السبك في اعتبار ان والفعل في قوة المصدر وتسميتها مصدرا مؤولا .

ذلك هو مجال التأويل في النحو ، والتأويل معناه الرجوع (من آل يؤول) والمرجع إليه هو الاصل الثابت والراجع هو الأبدية التي لم توافق هذا الاصل في مظهرها .

فلنا ان العدول عن الاصل يتطلب التعليل ؟ وهذا العدول عن الاصل يكون في المسموع . والمسموع الذي خالف الاصل اما ان يكون مطردا فيقتاس عليه واما الا يكون مطردا (اي يكون شاذا) فيسمع ولا يقاس عليه فمن النوع الاول « قبال » لانها اعلت عينها ولم تصح ولكن اعلالها يخضع لقاعدة صرفية مطردة تقول : « اذا تحركت الواو او الياء والفتح ما قبلها قلبنا الفاء » ومن ثم يقاس على « قال » كل ما جاء على غرار . ومن النوع الثاني كل رخصة أو ضرورة شعرية أو توسع في الاستعمال جاء به الفصحاء فلم يردده النحاة لفصاحة قائله ولكنهم جعلوه مما لا يقاس عليه غيره فسمى الاستعمال . ولقد بنى النحاة لانفسهم نظاما محكما من العلل التي اخذوا معظمها عن الفقهاء وأصول الفقه ، فبلغوا بهذه العلل اربعا وعشرين وكانهم جعلوها أزواجا تقع واحدة في كل زوج بازاء الاخرى كالتشبيه بازاء التضاد وكالتخفيف بازاء الاستثمال وكالتنظير بازاء التقيض وكالمشاكلة بازاء الفرق وكالوجوب بازاء الجواز وكالحمل على المعنى بازاء التحليل وكالمعادلة بازاء الاولى وكالتعويض بازاء الاختصار وكالاصل بازاء الاشعار وكالدلالة بازاء المجاورة وكالسماع بازاء التغليب وكالتوكيد بازاء الاستغناء .

هذا الذي اقصده بعبارة « اصول النحو » ، اما اصول النحاة فتد سبق ان اشرنا الى انها طريقتهم ومصادر مادتهم . فأما الطريقة فتد احكموا صياغتها في عدد من القواعد الاصولية التي اتفقت المدرستان في معظمها واختلفتا في بعضها فكان لكل منهما قواعده . فمما اتفقت عليه المدرستان القواعد الاصولية الاتية :

* لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ، ومن هنا شذ قول الراجز :
« يا للهما » لانه جمع بين المعوض (يا) وبين العوض (الميم) .

* الحرف لا يعمل الا اذا كان مختصا ومن ثم ارتفع زيد في لولا زيد لهلك عمرو بالابتداء ولم يرتفع بلولا لجواز دخولها على الفعل كما تدخل على الاسم .

- * الفروع تنحط دائما عن درجة الاصول ، ومن هنا لم يجرز « هند زيد ضاربتة » فوجب ابراز الضمير (هي) بعد اسم الفاعل لان اسم الفاعل فرع على الفعل .
- * الاضعف لا يعمل عمل الاقوى ، فلما كانت ما الحجازية مشبهة بليس فانها لا تقوي على الخبر قوتها عليه فلا تنصبه كما نصبته ليس وانما كان نصبه عند الكوفيين بنزع الخافض .
- * اجتماع عاملين على معمول محال ، ومن ثم امتنع « انك وزيد قائمان » لاجتماع ان وزيد على رفع الخبر .

ومن اصول الكوفيين خاصة :

- * كثرة الاستعمال تجيز ترك القياس والخروج عن الاصل ، ومن هنا تصير سوف الى السين كما صارت سوو ، وسف .
- * الخلاف يعمل النصب ، ففي زيد املك لا نرى الخبر وصفا للمبتدأ في المعنى ومن ثم كان الخلاف بين هذا الخبر وبين الاخبار الاخرى عاملا للنصب .
- * كل ما جاز ان يكون صفة للنكرة جاز ان يكون حالا للمعرفة ، ومن ثم اعربوا « حصرت » في قوله تعالى : « او جاءوكم حصرت صدورهم » حـالا .

ومن اصول البصريين خاصة :

- * المصير الى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير الى ما ليس له نظير ، وذلك كالحكم على اللام بعد ان المخففة بانها للتأكيد لكثرة نظائرها مع غير ان .
- * حذف ما لا معنى له أولى ، وذلك كحين توالث ثلاث نونات في لتبلوونن فكان حذف نون الرفع التي لا معنى لها أولى من حذف نون التوكيد وهي ذات معنى .

- * لا يجوز الجمع بين علامتى تعريف ، ومن ثم لا يجوز اضافة ما فيه ال .
 - * لا يجوز اضافة الشئ الى نفسه ، ومن ثم كانت كلا وكلتا مفردتين فى اللفظ اذ لو كانتا مثنائين لفظا ومعنى ما جاز اضافتهما الى المثنى .
 - * اذا ركب الحرفان بطل عمل كل منهما منفردا ، ولذلك رفض البصريون دعوى الكوفيين أن منذ = من + اذ وانها تعمل انجر .
 - * كل شئ خرج عن بابه زال تمكنه ، ومن ثم بنيت أي عندما حذف العائد من صلتها .
 - * لا يجوز رد الشئ الى غير أصل ، ولذلك رفضوا قول القائل ان العامل فى المنعول هو الفعل والفاعل أو الفاعل وحده ، كما رفضوا القول بأن المبتدأ يرفع الخبر .
 - * يجري الشئ مجرى الشئ اذا شابهه من وجهين ، ولهذا كان تشبيه ما بليس من وجهين هما نفي الحال والدخول عنى المبتدأ والخبر أساسا لاعمالها عملها .
 - * المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل ، وهكذا استدلوا على جواز تقديم الخبر بجواز تقديم معموله فى نحو كان طعامك زيد آكلا .
- وعلى مثل هذه القواعد الاصولية يبنى منهج النحاة وطريقة تناولهم للمادة وهذه القواعد كثيرة تجد جملة سالحة منها فى كتاب الانصاف فى مسائل الخلاف لابن الانباري . وهذا العدد الذى اوردته منها لخصته من أطروحة تلميذي أحمد محمد الاديسى التى عنوانها : « أصول النحو العربى من خلال كتاب الاقتراح للسيوطى فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة » وقد نوقشت فى الموسم الجامعى 1976 — 1977 بعد أن تم اعدادها تحت اشرافى فى كلية الاداب بالرباط .
- أما النوع الثانى من أصول النحاة فهو نوع تفكيرهم فى المصادر التى يبنون عليها دراستهم ويوثقون بشواهد قواعدهم . ولقد اعترف النحاة من هذه الاصول أو المصادر بالسماح والقياس والاجماع والاستدلال ، ولنا فى كل واحد من هذه الاصول رأي نحى أن نبديه . وأول ما نبدأ به منها « السماع » وفيه جملة مسائل يمكن أن نتناولها :

(الراوية وصحة الراوية - كمية المسموع - كيفية السماع - مصدر المسموع - مادة المسموع) أخذ النحاة عن المحدثين بعض تحوطهم في قبول النصوص فارتضوا النصوص الموثقة وعابوا على حماد وخلف أنهما كانا يصنعان النصوص وتندروا بيونس البصري حين سخر منه رؤية قائلا : حتام تسألني وأنا أزرخف لك ؟ وكان الأولى أن تكون عناية النحاة معلقة بعروبة النص أيا كان قائله من العرب الفصحاء ، فلو جاء فصيح بنص يرويهِ أو نص يقوله للزم أن نأخذ عنه ما نسمع . والأمر هنا مختلف تماما عن أمر الحديث الذي تبنى عليه أحكام شرعية وتعبدية وسنرى أن الحديث نفسه يسبب حيرة للنحاة فيما بعد لجواز زوايته بالمعنى واحتمال الأيكون بلفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، فالأمر إذا ليس أمر الصحة وإنما هو أمر عروبة النص فاذا تقبله المستمعون واعترفوا به وفهموا المراد منه فذلك هو الأهم .

أما المسألة الثانية فهي كمية المسموع مما تبنى عليه القاعدة ، ولم يكن يكن البصريون يعتقدون إلا بكثرة المسموع وكانوا يعيرون على الكوفيين الاعتداد بالشاهد الواحد . والبصريون هنا على صواب لان المعلوم أن أصحاب اللغة يترخصون فيها أحيانا فاذا وجدنا شاهدا فريدا فلربما كان قد ترخص به قائله والقاعدة لا ينبغي أن تبنى على رخصة أو ضرورة .

يأتي بعد ذلك أمر كيفية السماع وقد أحسن النحاة اختيار طرقه اذ سمعوا النصوص المتصلة والمحادثات بين الأشخاص وأعدوا الاسئلة ووجهوها الى الفصحاء : كيف تقول كذا ، وأعدوا قوائم من المفردات وعرضوها على أهل الفصاحة يستفتونهم في طرق نطقها . كما أنهم لم يفرقوا بين فصيح وفصيح فكانوا يعتقدون بما يسمعون من الرجل والمرأة والطفل والمجنون وأبناء القبائل الفصيحة الأخرى (وان كان لى تحفظ في هذه النقطة الأخيرة سيأتي عما قليل في الفقرة التالية) .

أما مصدر السماع فقد ارتضى النحاة ما سموه قبائل الفصاحة أو قبائل وسط الجزيرة وهي قيس وتميم وأسد وبعض كنانة وبعض طيء ثم هذيل وعزفوا عما عدا هذه القبائل واتهموا القبائل الأخرى بفساد اللغة بسبب مخالطة الشعوب الأخرى . ونسى النحاة أن القبائل الفصيحة لا تمثل لهجة واحدة وأن استخراج نحو واحد من لهجات متعددة لا يكاد يمثل واجدة من

هذه اللهجات . كما أن اللغة المدروسة لم تكن مقصورة على اللهجة المعاصرة المسموعة والمنطوقة وإنما ضربت في القدم الى أيام امرئ القيس وهكذا تجاهل نحو النحاة عامل التطور في اللغة وهو أمر لم يتجاهله مؤرخو الادب وبتاده حين فرقوا بين عصر جاهلي وآخر اسلامي الخ . فنى سماع النحاة ضعف على محور التاريخ وضعف على محور الاجتماع .

وأما مادة المسموع فقد شغف النحاة بالشعر العربي أيما شغف وكانوا أقل شغفا بالنثر ولم يكادوا يأبهون للقرآن والحديث . أما الأول فلتعدد القراءات واختلافها تواترا وموافقة لنحو النحاة ولرسم المصحف العثماني ، وأما الثاني فلجواز روايته بالمعنى . ولسنا ننقد النحاة بشروط المنهج الحديث فذلك لم يكن يرد بخاطرهم ولا ينبغي أن يسلط عليهم . ولكننا ننقدهم بشروط منهجهم فلقد كانوا يعلمون أن الكثير من الشعر العربي لم يتمش مع قواعدهم فكيف قبلوا الشعر وهذه خصائصه ولم يقبلوا القرآن وقراءاته المختلفة . كان ذلك لجواز القلط بزعمهم على العرب وعدم تصور ذلك للقرآن ؟ ان ما ادعوه غلطا من العرب هو ترخص ومثله الترخص الذي نجده في القرآن تحت عنوان الروايات الشاذة والمحتاجة الى الترخيص ، وأما الحديث فان الذين شافهوا رسول الله من رواته كانوا عربا فصحاء وأسلموا لمن بعدهم من الرواة عربا كانوا أم عجماء نصوصا عربية سليمة سواء كانت روايتها باللفظ أم بالمعنى . وعنى الرواة من بعدهم بحفظها والحرص عليها وتلقاها عنهم الفصحاء فلم يعترضوا على صحة لغتها فلا حجة للنحاة في رفض الاستشهاد بالحديث .

وعلى الرغم من اختيار النحاة لعدد من القبائل الفصيحة لم تكن قريش بينها على الرغم مما شاع على السنة الناس أن الفصحى هي لغة قريش . وليس شيء أبعد من الصدق من هذه الدعوى فالقرآن نزل بلسان عربي مبين لا بلسان قرشي مبين ، وفي لهجة قريش ظواهر معينة لا تطرد في الفصحى وأشهرها تسهيل الهزة . ويبدو أن الوضع اللغوي للعرب لا يختلف في جاهلية ولا اسلام عما نراه في يوم الناس هذا ، فكان للعرب لهجاتهم القبلية كما لنا لهجاتنا الدارجة وكانت الفصحى تجمع بينهم كما تجمع اليوم بيننا ، وكانت اللهجات للاستعمال اليومي كما كانت الفصحى للاستعمال الجاد في الادب أو العبادة أو التخاطب خارج نطاق القبيلة . فاذا تكلم العربي باللسان

الفصحى حمل اليها من عادات لهجته القبلية ما نحمل نحن اليوم اليها من عاداتنا التي اكتسبناها من استعمال الدارجة . ومن هنا سمعنا عن الكشكشة والكسكة والططمناية الخ وهي عادات لهجية وائدة على الفصحى من لهجات القبائل وهكذا نجد للسمع مشكلاته المنهجية التي كان على النحاة ان يخلوها وان يؤصلوا لها الاصول ذلك ان السماع له قيمتان في منهج النحاة اولاهما ان المسموع هو المادة التي يجري عليها الاستقراء والثانية ان الشواهد انما تختار من المسموع . فاذا تم الاستقراء وصل النحوي او النحويون الى بناء نموذج **model** للغة يمثل فكر النحوي بالنسبة لنظام اللغة أي يمثل هذا النظام كما يتصوره هذا النحوي أو كما تتصوره المدرسة التي ينتمي اليها هذا النحوي . ومعنى هذا ان اختلاف المدارس النحوية معناه اختلاف في تصور هذه المدارس للنموذج اللغوي . وعندما اكتمل للنحاة هذا النموذج الذي تصوره كان عليهم ان يختبروا الطاقة التوليدية لهذا النموذج وذلك بالخروج من حدود السماع الى حدود القياس على المسموع ، ومن هنا نشأت الترينات العملية المفترضة بانثان عبارات لم تسمع عن العرب . وكما كان الفقهاء يسعون وراء الفروض المستحيلة ويحددون لها الاحكام في اطار انقواعد الفقهية كان النحاة يسعون وراء العبارات التي لم ترد عن العرب فيقولون : لو فرضنا ان رجلا سمي « عن » أو « في » أو « الى » ، فكيف نثنيه ونجمعه ونصغره وننسب اليه . وما دامت القاعدة تحكم بابرار الضمير اذا جرى على غير من هو له فلو قلنا زيد عمر وضاربه هو لكان ابراز الضمير واجبا ما دام الضارب زيدا والمضروب عمرا . ويترتب على ذلك ان نقيس ما لم يسمع عن العرب فنقول : الزيدان العمران ضاربا هما هما والزيدون والعمران ضاربوهم هم .

ولما استقر النموذج في أيدي أوائل النحاة كابن ابي اسحق وعيسى ابن عمر ارادوا له ان يكون الفيصل وجعلوا النحو انتحاء لكلام العرب كما يلخصه النموذج الذي انشأوه فاذا تجانى العربى عن هذا النموذج بكلامه فقد أخطأ . ومن هنا جاءت فكرة الطعن على العرب ، أو بعبارة أخرى تقليط الفصحاء ، وجاءت الروايات عما كان بين ابن ابي اسحاق والفرزدق من ملاحاة . وكان المتكلمون في ذلك الوقت قد عرفوا المنطق اليونانى واشاعوا مصطلح « القياس » في الجو الثقافى الاسلامى فتحول « الانتحاء»

على السنة النحاة الى « القياس » على كلام العرب ولم يكن النحاة يدرون ان استعمال « القياس » بدلا من « الانتحاء » سيجر عليهم في المستقبل تهمة الاخذ عن المنطق اليونانى .

وهنا نصل الى المصدر الثانى من مصادر النحو وهو القياس لنعلم ان هذا المصطلح يطلق ويراد به معان متعددة على النحو التالى :

1 - القياس الاستعمالى او الصوغ القياسى وهو الذي يسمى فى عرف النحاة الانتحاء (وكانت كلمة الانتحاء فيما يبدو سببا فى تسمية النحو باسمه هذا) ويمكن تعريف هذا النوع من القياس بأنه « انتحاء » الكلام الذي نسمعه من حولنا فى الطفولة فنكتسب اللغة ونولد الجديد من المفردات والعبارة ، كما نسمعه فى حجرة الدراسة فنصوغ كلامنا على النماذج التى يقدمها المعلم وكما نفعل فى المجامع اللغوية اذ ننتحى كلام العرب فى توليد المصطلحات والفاظ الحضارة . وهذا هو المعنى الاول لمصطلح القياس .

ب - القياس النحوي وهو حمل غير المنقول على المنقول اذا كان فى معناه وهذا المنقول اما أن يكون مستصحا للاصل الثابت باقيا عليه كما فى « ضرب » واما أن يكون معدولا به عنه باطراد كما فى « قال » ، وهذا الحمل اما أن تكون العلة فيه مرعية او غير مرعية فاذا كانت مرعية فاما أن تكون مناسبة او غير مناسبة فان كانت مناسبة فالقياس قياس علة وان كانت غير مناسبة فالقياس قياس طرد ، وان لم تكن العلة مرعية أصلا فالقياس قياس شبه ، تلك هى اتمية النحاة وهى كما يتضح تنظير للقياس الاستعمالى السابق .

ج - الثالث من أنواع القياس هو القياس المنطقى وهو يقع فى ضربين :

الضرب الاول المنطق الطبيعى الذي تفكر بواسطته فى حياتنا اليومية فنعرف به ان الكل اكبر من الجزء وأن السبب يؤدي الى المسبب ومعنى انه طبيعى انه ليس صوريا ولا يخضع للاشكال وانها هو طائفة من العلاقات العتلية والدالية كالعلاقات بين التصديقات مثل الترادف والاستلزام والتعارض والاقتضاء والترافع وتحصيل الحاصل والتناقض والشذوذ كالعلاقات بين التصورات مثل التضاد والعموم والخصوص والاشراك

اللفظي وكمقابلات العتلية مثل المقابلات التصنيفية والقطبية والعلاقية والسلمية وكمقولات العشر التي يفكر العامة والخاصة في حدودها وكالكليات الخمس التي هي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض . وهذا الضرب من القياس المنطقي يشترك فيه اليونان والعرب وبقيّة شعوب الارض ولا يمكن لانسان من العامة أو الخاصة أن يقوم بالتفكير الا في حدوده . فاذا بدا أن النحو العربي يستعمله فليس الفضل لليونان وانما الفضل للطبيعة .

والضرب الثاني من القياس المنطقي هو قياس المنطق الارسطي ذو الاشكال الاربعة وهو أيضا المنطق الحديث بأنواع حسابه الاربعة وليس في النحو العربي من هذا أو ذاك ما يمكن أن يبرر دعوى الزاعمين أن العرب أخذوا نحوهم عن اليونان ، وانهم نقلوا اقيسة اليونان السى نحوهم ، لان قياس النحاة كله يحمل طبيعة « الانتحاء » وليس طبيعة الاشكال القياسية الارسطية ، ولو كان ما استعمله النحاة منطقا صوريا كهذا الذي ورثه الناس عن ارسطو لمنعتهم صورية هذا المنطق من الاختلاف ، ولكننا نرى الخلافات بين النحاة لا حدود لها ، مما يدل على أن منطقتهم هو المنطق الطبيعي الذي يستعمله الناس في تفكيرهم العادي .

والمصدر الثالث من مصادر النحو في عرف النحاة هو الاجماع . والمقصود به اجماع البصريين والكوفيين على حكم من احكام النحو فاذا اجمعوا أصبح اجماعهم بزعمهم ملزما لغيرهم مسكتا له عن المعارضة والخلاف . ولى على هذا الاصل ملاحظتان هامتان لابد من ابرازهما :

1 — أن الاجماع لو كان حجة واجمع أهل البلدين على أمر لاتفلسوا دونه باب الاجتهاد مع كل ما يحمله ذلك من أخطار ومصادرة للافكار وتعطيل لركب التقدم في العلم .

ب — أن النحاة لم يكادوا يجمعون على شيء ابتداء من أقسام الكلم الى علامات الاعراب والبناء الى العوامل اللفظية والمعنوية الى التقديم والتأخير الى المسائل الفرعية في داخل الابواب . فلو التمسنا ما أجمع عليه النحاة لم نظفر الا بقلة قليلة من المسائل لا تغنى فتبلا بين مصادر النحو الأخرى .

ومعنى ذلك أن الإجماع لا يصلح مصدرا من مصادر النحو ، ولو صلح ما كان لى من المبررات ما يسمح لى باصدار كتابى : « اللغة العربية معناها ومبناها » وكله خروج على ما أجمع عليه النحاة من أطر فكرية .

والمصدر الرابع الاستدلال والمراد به ايراد الدليل على صحة ما يذهب اليه النحوي من أحكام إما أن يكون ذلك بواسطة الاستصحاب وهويقاء الاصل الثابت على حاله وإما أن يكون بأدلة أخرى غيره . وقد اعتمد النحاة على الاستدلال عند عدم السماع والقياس والإجماع فهو يأتي آخرأ فى الرتبة . ومن الأدلة التى أستعملها النحاة العكس وبيان انعلة والاصل وعدم النظير والاستحسان والاستقراء والدليل الباقى . وإذا كان بيان العلة من قبيل الاستدلال فانه لينبغى لنا أن نحدد موقف النحاة من العلة لنرى ما إذا كانوا قد تأثروا أو لم يتأثروا بمنهج آخر فى هذا الحقل ، فى التراث الاسطى أن العلل أربع هى المادية والفاعلية والصورية والغائية ولا غناء فى الاوليين فى مجال العلم لوقوعهما فى الادراك المباشر وتبقى بعدهما الصورية خالصة للوصف والغائية خالصة لبيان السبب . ولا خلاف بين العلماء فى الاحتفاء بالصورية وأما الغائية فمجالاتها :

١ - التعليم وليس العلم

ب - الدين والمينافيريقا

ج - النظريات العلمية الشاملة كالحتمية والنسبية الخ .

وفى حقل الاستدلال بالعلة نجد النحاة عالة على الفقهاء لا على اليونان فكل ما سبق ذكره من علل النحاة يرد فى أصول الفقه . ولهذا السبب أيضا لم يفرق النحاة بين مطالب النظر ومطالب العمل فى استعمال العلة فخطأوا بين التعليم الذى يسمح بالعلة الغائية وبين العلم الذى تأبأها طبيعته ومن هنا نجد أن ابن السراج يفرق فى اطار العلة الغائية بين التعليمية والتركيبية والجدلية ونرى ابن مضاء يأتي بعده فيسببها على ترتيبها هذا العلل الاوائل والثوانى والثالث . ويرحب كل منهما بالعلة الاولى فى النحو على رغم كونها غائية ويرفض الثانية والثالثة لانهما لا تنيد ان كيف كانت تنطق العرب وانما تبين عن بعض حكمتهم مما لا حاجة بالمتعلم اليه . ومعنى هذا أن الاستدلال بالعلة يفتح الباب للعلة الغائية دون تفريق بين

المعلم الذي لا غنى له عنها وبين الباحث العلمى فى النحو وهو لاحتاجة به اليها لانه واصف اولاً واخيراً . ولقد كانت هذه العلل تمثل الجانب العتلاى فى النحو العربى وتقدم لهذا النحو ما يعرف فى بعض المناهج الحديثة باسم الكفاية التفسيرية . وقد بلغ هذا الجانب العتلاى فى النحو اشده بمسد انتشار الاعتزال فى اوساط النحاة وحسبنا أن نذكر من معتزلة النحاة المبرد والقراء والفارسى وابن جنى الى غيرهم من كبار الاعلام .

تلك هى اصول النحو (أو الاصول الثابتة) واصول النحاة (أو القواعد المنهجية ومصادر المادة) احببت أن افرق بينها حتى يتضح بعضها من بعض والله ولى التوفيق .

د. تمام حسان

الرباط